مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور التكتلات والأزمات الاقتصادية في ظهور الإقليمية الجديدة
اسم الكاتب: د. لؤي محمد صيوح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5334
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 02:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Role Of Economic groupings And Crisis In The Emergence Of The New Regionalism

Dr. Louay Sayouh *

(Received 8 / 10 / 2019. Accepted 6 / 11 / 2019)

□ ABSTRACT □

After The Second World War, And The Contradictions It Created, Efforts Were Made To Remedy These Various Imbalances At Different Levels. The Reforms Were Based On Liberal Thoughts . Since The Capitalist Attempts To Renew Itself And Overcome These Problems, The Phenomenon Of (Institutional, Geographical) Economic Groupings Has Emerged.

In This Research, The Emphasis Will Be Placed On The Different Impact Of Crises To Determine Whether This Blocs Formed The Force Against The Crisis, Or It Contributed To Internationalizing Crises And Deepening Their Impact**.**

Key words: Crisis - economic groupings - commercial transactions - financial markets – regionalism.

***Associatet Professor- Department Of Economics And Planning -Economic Faculty-Tishreen University-Lattakia-Syria.**

دور التكتلات والأزمات الاقتصادية في ظهور الإقليمية الجديدة

الدكتور لؤي محمد صيوح*

(تاريخ الإيداع 8 / 10 / 2019. قُبِل للنشر في 6 / 11 / 2019)

□ ملخّص □

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وعلى إثر التناقضات التي أفرزتها، تضافرت الجهود في سياق ترميم تلك الاختلالات المتعددة على مختلف الأصعدة وقد ارتكزت الإصلاحات على الفكر الليبرالي وضمن سياق محاولات الرأسمالية لتجديد نفسها وتجاوز تلك الإشكالات ظهرت منذ ذلك الوقت ظاهرة التجمعات الاقتصادية(المؤسساتية ، الجغرافية) . وسيتم التركيز في هذا البحث على اختلاف أثر الأزمات قبل وبعد التكتل، لتحديد إذا ما شكّل التكتل قوة ممانعة للأزمة، أم أنه ساهم في تدويل الأزمات وتعميق أثرها.

الكلمات المفتاحية : الأزمة الاقتصادية – التكتلات الاقتصادية – الصفقات التجارية – الأسواق المالية – الإقليمية.

* **أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.**

مقدمة:

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية و ما أفرزته على مستويي المال والاقتصاد الدوليين بدأت الجهود تتوالد ضمن نطاق محاولات ترميم الاختلالات اقتصادياً، مالياً و سياسياً وعسكرياً والتي ارتكزت على الفكر الليبرالي الممتد منذ منتصف القرن الثامن عشر، وذلك عبر إفرازات اجتماعية بتأسيس « جنيف و بريتون وودز» مؤسستي النقد والمالية الدوليتين 1945وإبرام الاتفاق العام للتجارة والتعريفات الجمركية1947.[1]

واستمرت هذه الأزمات والتغيرات الاقتصادية والمالية والسياسية إلى يومنا هذا في المنطقة العربية (ما سمي منطقة الربيع العربي) وأفرزت تكتلات اقليمية جديدة كنتيجة لهذا الحراك في المنطقة .

وشهد العالم مؤخرا نشاطاً واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، و إنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، و التي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات إقليمية تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة (وهي التي تضم دول متقدمة ونامية). وقد أخذت قضية الإقليمية طريقها في الظهور والاهتمام خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي ففي الأمريكيتين ظهرت السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية NCMSA 1991، إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA 1994، تجديد اتفاقية السوق العربية المشتركة في مشروعها الجديد ممثلا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA 1997واتفاقية السوق المشتركة لأمريكا الوسطى CACM في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN 1992،الإعلان عن إقامة تجمع آسيا و الباسيفيك APEC ، المبادرة الأمريكية الخاصة بنصف الكرة الغربي 1994بعد التوقيع مع 34 دولة لتشكيل منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين .

مشكلة البحث :

تتلخص في إشكالية العلاقة التبادلية بين الظاهرتين: التكتلات والأزمات سيما وأنّ المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية أي مرحلة الليبرالية الاقتصادية الجديدة تتسم بأن الأزمة وحالات اللا ستقرار خرجت عن صفتها الاستثنائية قصيرة الأجل حتى أصبح اقتصاد المراكز الصناعية الكبرى يُوصف باقتصاد الأزمات . وبات انتشار عدوى الأزمات أسرع ممّا كان عليه، عبر قنوات التدويل. **فهل التكتل الاقتصادي سبباً في تدويل الأزمة»** أم أنّه آلية مقاومة قادرة على تقليص معدلات الانتشار العالمي للأزمة إلى حدود المعقول؟

وكانت الأسئلة الفرعية:

1. ما هي أهم ملامح التكتلات الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة وما هي الدوافع والأهداف من إقامة هذه التكتلات؟ و ما هي أهم قنوات تدويل الأزمات ؟

2. إلى أي مدى تعتبر التكتلات الاقتصادية آلية للحد من انتشار عدوى الأزمات دوليا ؟

فرضيات البحث:

1. تختلف الإقليمية الجديدة عن التكامل التقليدي فهي تجمع بين إقليمين أو أكثر، والمعيار تباين مستويات النمو

2. الأزمة هي حالة اللاستقرار التي تنشأ من وضعها الاستثنائي قصير الأجل إلى حالتها النمطية (أو الدورية طويلة الأجل)، مُخلفةً آثاراً سلبية اقتصادية وهيكلية ومالية واجتماعية .

3. تُعتبر الصفقات التجارية والاسواق المالية و رأس المال و الدولار من أهم قنوات تدويل وتدوير الأزمات، ووصولها إلى الصيغة الدولية والصبغة العالمية

4. التكتلات الاقتصادية آلية فاعلة لها إمكانات تؤهلها لتقليص الآثار السلبية للأزمات.

5- ثمة متغيرات سياسية استراتيجية لعبت وتلعب دوراً مهماً في تصدع النظام الإقليمي العربي، و جامعة الدول العربية لم تستطع أن تؤدي رسالتها تجاه الأمة مما شكل فرصة للغرب لإيجاد نظام إقليمي جديد.

أهمية البحث و أهدافه:

تكمن أهمية البحث في أنّها محاولة لتسليط الضوء على التكتلات الإقليمية كواقع جديد، بحيث لم تعد الكيانات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة التنافس الاقتصادي الدولي، كما أنّه محاولة لمعرفة المفاهيم المتعلقة بالأزمات كمؤشرات وجودها وانتشارها ، ومعرفة أهم الخيارات الاستراتيجية التي تتلاءم مع اقتصاديات الدول من أجل تحسين الأداء الاقتصادي ، بما يحفظ مصالحها ويحقق أهدافها، ويضمن تحقيق التنميةالشاملة .

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى معالجة إحدى المظاهر الأساسية المرتبطة بعولمة الاقتصاد ألا وهي ظاهرة الإقليمية الجديدة، من خلال تحليل الأبعاد الاقتصادية للظاهرة ومدى تأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي متعدد الأطراف. و هذا بعد تحديد طبيعة الدوافع الكامنة وراء ظاهرة الإقليمية الجديدة وأهم خصائصها.

منهجية البحث:

تبعاً لمتطلبات البحث العلمي تم الاعتماد على المنهج التاريخي للحصول على المعرفة من خلال العرض التاريخي لعدد من الوقائع البارزة والمتعلقة بموضوع البحث و المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها .

أولاً : مفهوم الإقليمية الجديدة New Regionalism

إنّ الاهتمام بالإقليميّة الجديدة يشكّل إحدى الاتجاهات المهمّة في العلاقات الدولية المعاصرة، فالاهتمام العلمي بهذا المجال تزامن مع إنشاء عدد من المنظّمات الإقليمية مثل اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرّة (NAFTA)، والسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR). وارتبط الاهتمام بالإقليمية الجديدة بعدد من التغيّرات على الصعيد العالمي، بما في ذلك نهاية الحرب الباردة، زيادة الترابط الاقتصادي بين الدول، إنشاء العديد من المنظمات والاتفاقيات الإقليمية، بالإضافة إلى العولمة وفي الوقت الحالي الحروب في المنطقة العربية.

1-1 - العوامل المؤثّرة في تكوين المنظمات والتكتلات الإقليميّة:

تتنوّع الدوافع لقيام المنظمات والتكتلات الإقليمية وتتعدد باختلاف الأزمنة والمناطق. وتاريخياً، كانت العوامل العرقيّة و الثقافيّة (وحدة الأصل واللغة والدّين)، هي السبب في تكوين الأحلاف والتكتلات عموماَ. و كذلك الدوافع الأمنيّة والجيوسياسية التي مصدرها الشعور بضرورة التكتّل للدفاع من أجل مواجهة تهديد مشترك أو لاستباق وقوع حروب داخل الإقليم نفسه وهذا ما ينطبق عموما على أوروبا في مراحل تاريخيّة متنوّعة. بالإضافة إلى وجود العامل الجغرافي باعتباره عنصراً أساسيّاَ في عمليّة التكتل. لقد ظهر جلياً الآن أنَّ هذه العوامل قد فقدت الكثير من بريقها كما أنّها لا تتناسب مع عصر العولمة والسرعة، حيث أنّ التكنولوجيا الحديثة قد جعلت التواصل والتفاهم بين الشعوب أمراً لا يحتاج العوامل السابقة. وبينما كان تحديد المناطق والأقاليم مرتبط بقرب الدول جغرافياً مثلما حدث في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح من الواضح أنّ عدم ترابط الدول جغرافياً لا يلزم عنه بالضرورة عدم قدرتها على التعاون، كما أنّ تواصلها حدودياً لا يعني قدرتها على التكامل إقليمياً. من هذا المنطلق، ظهرت دراسات إقليمية جديدة

تبشّر بوجود عوامل ومؤشّرات لها القدرة على المساهمة في تفسير مظاهر التعاون الإقليمي المعاصر والمساعدة في تحليله والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1- ارتباط الدراسات الإقليمية المعاصرة بالتحولات الهيكلية للنظام العالمي والتي تتلخص في: انهيار الاتحاد السوفياتي، ازدياد قوّة العولمة، ظهور التوترات والحروب وانعكاساتها على التعاون الدولي والإقليمي كحرب الخليج، والبلقان، وحروب ما يسمى الربيع العربي.

2- قامت الدراسات الإقليمية القديمة على اعتماد عوامل محدودة في تحليل منظمات معينة، كاستخدام العنصر الجغرافي لتحليل السوق الأوروبية المشتركة أو رابطة دول جنوب شرق آسيا، واستخدام وحدة اللغة والدّين.

3- تطوّرت الدراسات الإقليمية في مرحلة الحرب الباردة والثنائيّة القطبيّة ممّا جعل الجانب الأمني والجيوستراتيجي يغلب على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبهذا يمكن تقسيم مفهوم الإقليمية التقليدية أو القديمة إلى قسمين رئيسين: يرتبط الأول منها بظهور السوق الأوروبية المشتركة كجانب تطبيقي مع نهاية الحرب العالمية الثانية والتي كان من تداعياتها هدم النظام الأوروبي القديم وتقسيم العالم إلى ثنائيّة قطبيّة. ولعلَّ أهم ما يُمَيِّزُ التجربة الأوروبية هو غياب حرب أخرى على الصعيد الإقليمي.

أمّا الثاني فيرتبط بالجانب النظري الذي يقود لطرح وجهات نظر ومقاربات مختلفة لفهم دوافع وأسباب التعاون الإقليمي. ومن هنا، فإن كل من المدارس الواقعيّة والوظيفيّة والليبيراليّة كان لها دور بارز في بلورة مفهوم الإقليمية التقليدية. **و**ترى المدرسة الواقعية أنَّ التعاون الإقليمي هو عن استراتيجية تتبعها الدول من أجل تحقيق مصالح وطنية سياسية أو اقتصادية أو جيوستراتيجية.

بينما تطوّرت **المدرسة الوظيفية** في أوروبا كردة فعل على الخسائر التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وكنظرية مفسرة للتعاون الأوروبي لتجاوز الخلافات والنزاعات مستقبلاً. فالتعاون والتكامل الإقليمي لا يبدأ من الجانب السياسي ولكن من مجالات الجانب الاجتماعي والاقتصادي. [2]

1-2- تحليل تطور مسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي: إن الأعمال النظرية كانت نتاج لجيلين من الاقتصاديين [3]

الجيل الأول: ركز على إبراز الآثار الأساسية لقيام الاتحادات الجمركية على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، فتكوين الاتحادات الجمركية يؤدي إلى زيادة أو تراجع الرفاهية الاقتصادية على مستويات كل من الإنتاج والاستهلاك في اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية أو اقتصاديات الدول غير أعضاء في المنطقة، وقد استقر الرأي في الأدب الاقتصادي الدولي على إطلاق تعبير النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية.

الجيل الثاني: من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي حيث كانت نقطة البدء في الانتقادات الشديدة الموجهة لأعمال الجيل الأول لإهمالهم الاهتمام بالبحث عن الدوافع من وراء تكوين الاتحاد الجمركي وايجاد برهان من وجهة نظرهم لسؤال: لماذا تقبل الدولة بتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية عن تجارتها مع الدول **الأعضاء**، وتستغني عن الاستيراد من مصادر أكثر كفاءة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد؟

1-3- الإقليمية الجديدة: لم يتفق الباحثون على مفهوم موحّد لها. ويرجع ذلك إلى اختلافهم في تحليل الظواهر المؤثّرة في التعاون الإقليمي، واستمرار تطور الإقليميّة الجديدة بوصفها نظريّة وممارسة في نفس الوقت والتي مازالت تحتاج إلى بعض التعديل. تحدث الاقليمية الجديدة نتيجة تفاعل هذه الدول مع المتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة التي قد تستوجب الدخول في تكتلات لاجتناب أثارها السلبية، أو لمواكبة التطورات في كل المجالات.

و يمكن القول بأن العالم يشهد الآن موجة جديدة من الإقليمية ترجع جذورها إلى منتصف الثمانينات والتي تميزت بتغيرات نوعية وكمية كبيرة مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة. ووفقا لمانويلا سبايندلر **Spindler Manuela** فإنّ الإقليمية الجديدة أصبحت أمراَ منطقياً لأنّ العالم الذي نعيش فيه هو عالم إقليمي (مقسّم إلى مناطق اقتصادية). فالإقليمية الجديدة عند سبايندلر. [4]

و لقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية و قيام منطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك (NAFTA) كنتيجة لتأخر المفاوضات متعددة الأطراف في نطاق الجات، إلى أن ظهرت الموجة الثانية من الإقليمية و التي أطلق عليها الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانيات من علاقات و تنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي، و يستند هذا المفهوم إلى نموذجين:

1: هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، و بدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الاتحاد الاقتصادي، مثل الاتحاد الأوروبي.

2: قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص و التقسيم في العمل مثل مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا و القوة المالية في سنغافورة و العمالة و الموارد في أرخبيل ريو بإندونيسيا[5].

وإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة [6] وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة Open Regionalism وهي الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير أعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء.[7] كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية Continental Trade Blocs، و تتسم بثلاث سمات: أن أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل، تتم بشكل سريع و متزامن في مختلف أجزاء العالم، تتم بين دول الجوار.

1-4- <u>السمات الأساسية للإقليمية الجديدة</u> : تتسم التكتلات الإقليمية الجديدة بالسمات التالية[8]:

1. أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا و تشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.
2. تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا و تحرير التجارة في أغلب الدول.
3. تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من استراتيجية التوجه الخارجي منهاجاً لها، و تعتمد النظرة الخارجية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.
4. تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، و تنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة و تنسيق السياسة.
5. تعتبر الترتيبات التكاملية الجديدة وبالتالي تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (1) :أهم الفروقات بين شكلي الإقليمية الكلاسيكية والجديدة.

الإقليمية الكلاسيكية	الإقليمية الجديدة
الإحلال محل الواردات والانسحاب من الاقتصاد العالمي.	التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي.
تخصيص الموارد والاعتماد على التخطيط و القرارات السياسية.	تخصيص الموارد بالاعتماد على قوى السوق.
دفعتها الجهود الحكومية.	يدفعها القطاع الخاص.
التكامل أساساً في السلع الصناعية.	التكامل يشمل كافة السلع والخدمات والاستثمار.
تعاملت أساساً مع الحواجز الجمركية	تقوم على التكامل العميق.
وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نمواً.	قواعد متساوية على كل الدول مع السماح بفترات زمنية للتأقلم.

المصدر: S.Lawrence ,Op.cit, P18

ثانياً: <u>الأهمية و الدوافع الكامنة وراء الاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الجديدة:</u>

2-1- ترجع أهمية التكامل الإقليمي خلال الفترة الماضية إلى: أصبح التكامل الإقليمي استراتيجية مفضلة[9] : فالتكامل الاقتصادي الإقليمي أساس أي أجندة اقتصادية، ولا يمكن تجاهله في كل القرارات الاقتصادية في جميع دول العالم. و عند الحديث عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لا بد من أن نفرق بين دوافع التكتل لكل من الدول الصناعية و النامية. فالدول الصناعية تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية الناجمة عن إزالة العوائق على الأنشطة الاقتصادية ، ويجعل التكامل أمراً إيجابياً .

أما الدول النامية فهي لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفعالية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة لا تمثل هدف هذه الدول، فهياكلها الصناعية صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، و لمخططات التنمية بوجه عام، كما أن المكاسب الساكنة من خلال تسهيل تدفق التجارة صغيرة نسبياً. و بالتالي يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهدافاً ديناميكية بقدر ما هي هيكلية.

أ. <u>الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية:</u> يمكن إيجازها في الآتي [10]

1. الرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والتعليم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. والقيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي.
2. الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، وبالتالي زيادة فرص التصنيع.
3. قد يكون للأعضاء تقدير خاص للأهداف غير الاقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية والتحكم في الهجرة. .

ب .<u>الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية</u>:

1. تأثير الاتحاد الأوربي: بعد أن اتجهت أوروبا لتكوين الاتحاد الأوربي ساد اعتقاد لدى باقي دول العالم بأن السوق الأوربية ربما أقل انفتاحاً أمام تجارة الدول غير أعضاء في الاتحاد، و لذلك فقد كان رد فعل دول العالم إما الالتحاق بعضوية الاتحاد الأوربي أو الاشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم.
2. تفكك المعسكر الاشتراكي: مع تفكك الاتحاد السوفياتي والتحول الذي حدث في وسط و شرق أوروبا من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، و رغبة الاتحاد الأوربي في تطوير الاتحاد ليشمل دول جديدة من شرق أوربا، أدى ذلك إلى زيادة قلق باقي دول العالم من أن الاتحاد الأوربي يركز اهتمامه نحو التوجه الداخلي.

3. سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي: أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي بالسياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسات التجارية.

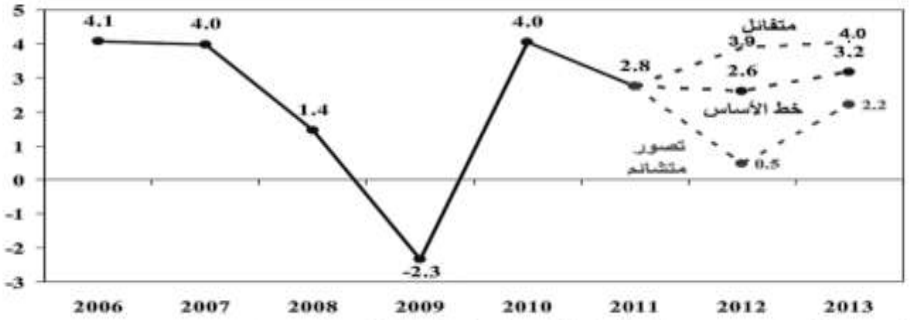
عندما تعصف أي أزمة باقتصاد دولة ما أو تكتل وتنتشر عدواها لتهز أركان الاقتصاد العالمي يؤدي إلى ما يصطلح عليه بقضية قنوات التدويل لتؤثر على الاقتصاد والسياسة الدوليين على المستوى العالمي ثلاثياً: تفشيها دولياً (تدويل الأزمة)، انتشارها عالميا وآثارها (تدويل الأثر)، وتوسعها عالمياً كإشكالية يجب حلها (تدويل الحل). ولعل اهم ما يعتقد انه ساهم بشكل أساسي في تدويل الأزمات عالمياً هو إشكالية ما يسمى بالاحتباس الدولاري باعتبار أنه ومنذ نهايات الحرب العالمية الثانية العام 1944ونظام النقد الدولي والاقتصاد العالمي محتبس ضمن العملة الامريكية الدولار عملة التجارة العالمية ووحدة الاحتياطات الدولية دون شريك وآلية التسوية الدولية.

4. تراجع معدلات النمو الاقتصادي: إن معظم مخاطر تباطؤ الاقتصاد العالمي قد تحققت وهو ما جعل صندوق النقد الدولي يراجع توقعاته بخصوص سنة 2008حيث عاد بمعدلات النمو العالمية المتوقعة إلى 3.8% وهو ادنى معدل في عقدين من الزمن وهذا ما جعل وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى يتفقون على اتخاذ إجراءات طارئة [10].

وإن تحديد آليات انتقال العدوى سيرتكز على مناقشة أهم القنوات الرئيسية التي جرى الاتفاق العام على اعتبارها أهم العوامل الداعمة لتدويل وعولمة الازمة ومنها **[11]**:

تأثير الأزمة: على معدل نمو التجارة البينية، على أسعار النفط والسلع الأخرى، على تدفقات التحويلات إلى تلك الاقتصادات التي تعتمد على هذه التدفقات، على التدفقات المالية إلى البلدان المتكاملة بما في ذلك محفظة تدفقات رأس المال. ونتيجة لذلك و بالنظر إلى تأثير الازمة على بيئة الاقتصاد الكلي وميزان المدفوعات للدول المتكاملة ومن ثم اختبار ذلك عبر النموذج القياسي الذي تم صياغته الذي يتضح من الشكل التالي :

تأثير أزمتي الرهون العقارية واليونانية على نمو الاقتصاد العالمي



المصدر: الأمم المتحدة، حالة وآفاق الاقتصاد العالم 2012، الملخص التنفيذي، ص2.

من الشكل السابق نلاحظ ان الأزمة المالية العالمية قد أثرت بعمق في مسار النمو الاقتصادي العالمي الذي شهد انخفاضا وصل إلى 2.3% عام 2009 بعد ان سجل نمواً إيجابياً 4% سنة 2007 ويبقى الانتعاش الاقتصادي المكسيكي المتوقع يعتمد على الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة وقدرتها على الحفاظ على هذا النمو.

وقد شكلت الاضطرابات المختلفة سواء في شكل مشكلة أو بصفة في الفكر الرأسمالي واتسمت الأزمات بالعالمية وصارت اكثر انتشاراً من ذي قبل بسبب معدلات الارتباط المرتفعة بين الاقتصاديات الدولية ولعل الذي ساهم في

امتداد بقع الأزمات لتتجاوز مراكز نشوئها منتقلة لكثير من الدول وعاصفة بغير قليل من الاقتصاديات ما يُصطلح بتسميته قنوات التدويل والتدوير للأزمات والتي من أهمها العولمة المالية .

ثالثا: الإقليمية الجديدة و النظام المتعدد الأطراف: تناقض أم تطابق؟

إن العديد من الدراسات لهذه القضية قد انطلقت من افتراض أن الإقليمية الجديدة بسماتها تعمل في اتجاه تحقيق أهداف وغايات النظام متعدد الأطراف واعتبارها إحدى آليات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي خاصة في ضوء استنادها إلى تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية سواء بشكل مشروط أو غير مشروط. وعلى العموم عند بداية القرن الجديد. ظهرت ثلاث خطوط أساسية تعكس التوجه المتزايد نحو الإقليمية ضمن المشهد التجاري العالمي و هي: 1. هناك اتجاه متزايد بين الدول التي كانت تعتمد على التحرير التجاري متعدد الأطراف لجعل الاتفاقيات الإقليمية أساس سياستها التجارية في المراحل القادمة.

2. أصبحت الاتفاقيات التجارية الإقليمية معقدة، وإن الأنظمة التشريعية الجديدة تجاوزت ما تم الاتفاق عليه في منظمة التجارة العالمية.

3 . يعكس تزايد اتفاقيات التفضيلات المتبادلة بين الدول المتقدمة والنامية انخفاض اعتماد بعض الدول على نظام التفضيلات غير المتبادلة.

1- مشكلات الترتيبات الإقليمية الجديدة :

1-التفاعل بين التعددية والاقليمية وتعدد الالتزامات : إن ظاهرة الاقليمية وما ينبثق عنها من اتفاقيات تجارية تفضيلية هي ظاهرة مكملة لاستراتيجية السياسة التجارية لكل دول العالم الاعضاء في منظمة التجارة العالمية [12]

وفي هذا الخصوص فإن نقطة البداية في النظرية الجديدة للتكامل هي عدم صلاحية مفاهيم النموذج النيوكلاسيكي للاتحادات الجمركية خلال النصف الثاني من القرن العشرين[3، ص19] ، اما الطرح الثاني في هذا الإطار النظري الجديد فيرتكز على إحلال فكرتين جديدتين محل فكرتي خلق التجارة وتحويل التجارة وتتعلق بما يلي[13]:

*- خلق التنمية : والتي تشير إلى القوة الانشائية للتنمية الاقتصادية التي يمارسها التكامل الاقتصادي الاقليمي في مجال زيادة ورفع كفاءة مستويات التوظيف والإنتاج باقتصاديات الدول التي تتألف منها المنطقة التكاملية.

*- تحويل التنمية: وتشير إلى حالة الانكماش في مستويات التوظيف والإنتاج الناتج عن تكوين التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول النامية وهنا يمكن إرجاع حالة الانكماش في مستويات التشغيل والإنتاج إلى اختفاء بعض الوحدات الانتاجية على إثر المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة في الدول الاعضاء.

ويتوقف الأثر الموجب لتكوين مشروع التكامل الاقتصادي على ما إذا كان خلق التنمية أكبر من قوة تحويل التنمية.

2- عوامل نجاح الترتيبات الإقليمية:

عوامل اقتصادية: يمكن النظر إليها من منظورين أساسين هما: منظور الأثر الساكن الذي يركز على ما إذا كان الأثر الحالي للتكامل الإقليمي على الرخاء العالمي سلبياً أو إيجابياً، و منطور الأثر الديناميكي الذي يركز عما إذا كانت التكتلات القائمة ستتحد في مرحلة ما لاحقة لتشكل منطقة تجارة حرة عالمية، أم تظل متفرقة.

و لا بد من مناقشة الفائدة التي تعود على الدول النامية من الانضمام إلى الترتيبات الإقليمية فالبعد الخاص بالدول النامية في معادلة التجارة الدولية مختلف اليوم عما كان عليه الحال في الستينات [14].

العوامل السياسية: تمثل العوامل السياسية عنصراً هاماً من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية، و تفرض هذه الظروف أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار في طرفي أو أطراف التكامل المتعددة والتوصل إلى حالة من

القبول المشترك لتحقيق التوافق وفقاً لمقتضيات الحاجة. و قد وضعت النظرية السياسية المهتمة بالتكامل توافر ثلاث شروط سياسية لكي يتحقق التكامل وهي:

- توافر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق التكامل لأن ذلك قد يكون مصحوباً بفقدان جانب كبير من أوضاعهم السياسية.
- قدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية ذات الكفاءة من خلال إرساء القواعد والسياسات و المنظمات الإقليمية فوق الوطنية.
- قبول القادة السياسيين الطواعية لقيادة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمي.

رابعا: مستقبل الإقليمية الجديدة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد:

تقوم التكتلات التي تم تشكيلها في الأطر الإقليمية على أساس فرضية أن هذه التجمعات دائمة، بمعنى استمرار نفس الظروف التي نشأ فيها التكتل، و تقدم اقتصاديات أعضاؤه في نفس الوقت وبنفس المعدل و الأسلوب، و هي فرضية غير موضوعية نظراً للتباين الشديد بين أوضاع مختلف الأعضاء، فضلاً عن التغير المستمر في الظروف.

إذاً عوامل نجاح الإقليمية يتوقف على عنصرين مهمين الأول يتمثل في مدى قدرتها على مواجهة الإشكاليات التي تعيشها هذه الاتفاقيات، والثاني يتمثل في توفر حملة من الشروط والعوامل الاقتصادية والسياسية. إن مرحلة الإقليمية الجديدة ليست من فراغ زمني وهي في نهاية المطاف تطور لنظرية التكامل الاقتصادي، باعتبارها استكملت مهامها التاريخية مرحلة الارتكاز الجغرافية، مع ضغط رئيسي لأسباب قد تكون واضحة أو خفية.

وقد خضع مفهوم وترتيبات التكامل الاقتصادي لتحليل اقتصادي كبير خلال عقود من الزمن حيث ظهر مفهوم التكامل الاقتصادي بين الدول لأول مرة عند ما وضع فينر نظرية الاتحادات الجمركية عام 1950التي تبحث في أثر إقامة تكتل اقتصادي سواء كان في شكل اتحاد جمركي أو غيره على رفاهية الدول الاعضاء [15]

4-1- أسباب ودوافع ظهور الاقليمية الجديدة :

مع تنامي عدد الاتفاقيات التجارية من 20 اتفاق عام 1990إلى 86اتفاق عام 2000ليبلغ مع نهاية 2007 159اتفاق حيث كانت الاتفاقات ثنائية بصورة رئيسية أُبرمت أغلبها بين البلدان النامية والمتقدمة وتضمنت أحكاماً لتحقيق الاندماج العميق من خلال تنسيق السياسات الوطنية بما يتوافق مع برامج للإصلاح لإتاحة قدر أكبر من الحرية لقوى السوق وبذلك تشجع حرية حركة الشركات متعددة الجنسية ويحد من التدخل الحكومي وهذا مقترن بتزايد عدد اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات التجارة الاقليمية الجديدة[16]. إن النظم الاقليمية الجديدة تختلف عن إقليمية الستينيات في انها ليست امتداداً أو تعبيراً عن مصالح اقليمية فحسب، بل هي استجابة للتطورات العالمية فإذا كان المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي قد حكم علاقات وتفاعلات النظم الاقليمية التقليدية فإن المحتوى (الاقتصادي- الاجتماعي) يحكم علاقات وتفاعلات التكتلات الاقليمية الجديدة.

وظهر نوع جديد من الترتيبات الاقليمية تكرس عدم التكافؤ والتمايز في درجات النمو مما ساهم بتكامل منفتح على الخارج يتم مع واحدة او مجموعة من هذه القوى. بل لعل هذا أصبح واحدا من شروطها بحيث تعمل الدول الأعضاء المتقدمة (كقاطرة) تشد الدول الأقل نمواً نحو الإطار العالمي باعتبارها أعضاء أساسية فيه بالإضافة إلى انها تعمد على التأكيد على تحرير الخدمات وانتقال رؤوس الأموال وما يطلبه ذلك من تعديل في السياسات الاقتصادية الوطنية وهو ما يطلق عليه البعض تعميق التكامل[13،ص45] .

وهكذا تنشأ إقليمية جديدة (new– regionalism) التي تتمحور فيها مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول المركز لتعيد صورة الاقليمية المتمحورة حول دول المركز الاستعماري لكن هذه المرة على نحو طوعي لا قسري وهي تختلف عن التكامل الاقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في اوضاعها الاقتصادية[13،ص14].

كما تنطوي الاقليمية الجديدة على العديد من العناصر التي تتحقق في مستويات متقدمة في التكامل الاقتصادي التقليدي وجدت في مستوى أعمق من التكامل منها [17]:

– تيسير تدفقات رأس المال (الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر) عن طريق إنشاء بروتوكولات تنظيم وحماية الاستثمار.

– إدخال تحسينات على البنية التحتية والاتصالات والنقل المؤدية الى زيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة العوامل.

– إنشاء مؤسسات لإدارة وتسيير التكامل الاقليمي (صناديق التنمية وبرامج التمويل والاستثمار، معايير تسوية النزاعات) وتنسيق السياسات الكلية بما فيها السياسة المالية والنقدية لتحقيق بيئة مستقرة

– التنسيق والتنظيم القانوني لأسواق المنتجات وعوامل الانتاج (مكافحة الاحتكار).

و شهد العالم نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقليمية الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي وتركزت في شكل تجمعات لا تكتسب صبغة الإقليمية المباشرة وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات والتي تسمى ب (المجالات الاقتصادية الكبرى) مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات نمو مختلفة. [18]

ويتضح مما تقدم أن الاقليمية الجديدة تطرح بديلا للمنهج التقليدي للتكامل بالارتكاز على الأبعاد التي يُصاغ بموجبها المنهج التقليدي : [19]

1. النطاق الجغرافي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه يضم دولاً متجاورة جغرافياً لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة ولكن قد يكون إقليم أو أكثر.

2. الخصائص الاقليمية : يتطلب التكامل حسب المنهج التقليدي قدراً كبيراً من التجانس والتقارب الاقتصادي التكتل أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك ويقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

3. الخصائص الاجتماعية والثقافية: في الصيغة التقليدية للتكامل هناك ثقلاً للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدراً من الأولوية ليسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل الصراع.

4. الدوافع السياسية: الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب. أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.

5. تحرير التجارة : في الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفصيلية ثم منطقة تجارة حرة فاتحاد جمركي لترتقي في سلم التكامل لأعلى درجات التكامل، أما الصيغة الجديدة فتأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول مقوماتها .

6. تحرير عناصر الانتاج: تركز هنا على عنصري رأس المال والعمل حيث يتم تحرير رأس المال تدريجيا في الصيغة التقليدية مع توفير الشروط اللازمة للتكامل النقدي ويؤجل تحرير عنصر العمل لمرحلة وسطية.

7. نطاق التجارة: الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية للإحلال محل الواردات على المستوى الاقليمي وبالصيغة الجديدة نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير.

8. تنسيق السياسات: حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي ولكن الصيغة الجديدة تعطي وزناً أكبر للشركات عابرة القوميات.

9.المرحلة النهائية: الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية تنتهي بوحدة سياسية بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

وفي عصر الكيانات الكبيرة فإن التكتل الإقليمي هو السبيل لمواجهة العولمة ليس كبديل لها بل لكونها الانسب لتحقيق القدرة على التعامل الدولي. ففي دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بعنوان الاعتماد المتبادل عن النمو حتى سنة 2020، اتخذت معيارا للسكان يتجاوز 150مليون والناتج المحلي 150مليار دولار وبالتالي فإن الدول التي لا تستطيع توفير الكتلة الحرجة بمفردها يتعين عليها أن تقوم بعمل ترتيبات إقليمية يتوفر فيها هذا الشرط [13،ص46].

و بعد إخفاق المؤسسات المالية الدولية في إدارة الصدمات والأزمات المالية في أواخر التسعينات. تجاوزت الإقليمية الجديدة المؤسسات والترتيبات المتعددة الأطراف لأنها تعكس ميلاً نحو تصور العولمة كعملية يشكل فيها الوصول إلى أسواق الشمال واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من مستثمري البلدان المتقدمة مفتاح نجاح للاندماج في الاقتصاد العالمي[20].

هذا ودفعت ضغوط المديونية الدول النامية إلى إعادة النظر في منهج الإحلال محل الواردات الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى النطاق الإقليمي لحاجتها الماسة إلى تعزيز صادراتها إلى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما أستحق عليها من خدمة الديون وفي بعض الاحيان كانت الإقليمية الجديدة لفرض الرؤى السياسية للدول المتقدمة على الدول النامية بدعوى ضرورة تحقيق الديمقراطية كأمر يتلازم مع التحرر الاقتصادي مما يهيئ لها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية وفي تسيير حكوماتها.

ولا يجوز تجاوز عامل مهم وهو بقاء نمط تقسيم العمل الدولي لمصلحة البلدان الصناعية والرأسمالية مما أدى إلى تمكين هذه البلدان من الحصول على المواد الخام ومواد الطاقة بأسعار في ضوء علاقات تبادل غير متكافئ، [21]

وبناء على ما سبق فإن الدول المتقدمة لا تنظر لمعظم عملياتها الاقتصادية مع الاقتصادات المتخلفة على أساس تكاملي بل مجرد تسويات لمعاملات تبادل تجاري سواء أكانت سلع انتاج وسائل انتاج أو سلع استهلاكية

والواقع أن سياسة الدول في معظم البلدان المتقدمة وقعت بين هذين الطرفين كما كانت السياسات مختلفة نوعياً بالنسبة لحركة البضائع وحركة الاموال وحركة قوة العمل.[22]

خامساً : الأزمات وتفسيرها في المدارس الاقتصادية: يعتبر التناوب الزمني بين حالتي الاستقرار واللاستقرار أمراً طبيعياً وان حالة من اللا ستقرار استثنائية وقصيرة الأجل ضمن الدورات الفعالة العادية (الأزمة) هي حالة صحية وضرورية من أجل التطور والنمو . فالأزمة: تهديد أو خطر غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول [23] وهي نتائج مجموعة تراكمية تغذي كل منها الأخرى فتتلاحق فيها الأسباب وتتشابك معها الأهداف والنتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية.

و ينظر علماء الاقتصاد السياسي إلى أن الأزمات تعبير عن التناقضات القائمة ين الطبقات الاجتماعية وبين قيم التبادل[24] . أما **الأزمة** الاقتصادية: فإن تاريخ الرأسمالية الصناعية هو فترات من الرخاء والركود ويفضل اقتصاديو الغرب في بعض الأحيان اصطلاح الدورة الاقتصادية بدلاً من كلمة الأزمة ويتمثل الفرق في أن الأزمة تدل على اختلال واضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة في حين تدل الدورة على انتظام حصولها بصورة متعاقبة.

بينما تتجسد الأزمة المالية: في التذبذبات التي تؤثر كلياً / جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات ومعدلات الصرف.

ويمكن القول أن الازمات المالية عادة ما تحدث بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل، يرافقها توسع مفرط في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقرضين ما ينجم عنه انخفاض في قيمة العملة مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج ما يترتب عنه تعثر بنك أو مجموعة من البنوك عن الوفاء بالمستحقات المالية ونتيجة لترابط البنوك ضمن المنظومة المصرفية فإن إفلاس بنك او تعثره في سداد ما ترتب عليه من أقساط يؤدي إلى تعثر عمل باقي البنوك وإفلاس عدد غير قليل منها.

5-1- العلاقة بين التكتلات والأزمات:

شكلت الاضطرابات المختلفة المرتبطة بالعولمة التي اتسم بها الفكر الرأسمالي اليوم صفة الأزمات بالعالمية وصارت أكثر انتشارا من قبل بسبب معدلات الارتباط المرتفعة بين الاقتصاديات الدولية مما ساهم في امتداد الأزمات لتتجاوز مراكز نشوئها منتقلة لعدد كبير من الدول ما يصطلح بتسميته قنوات تدويل الازمات والتي من اهمها: العولمة المالية (الأسواق المالية)، الصفقات التجارية والدولار، كل ذلك أدى إلى تضافر الجهود في محاولات مختلفة لأجل سد منافذ هذه القنوات وفي سياق المحاولات ينحى البعض إلى اعتبار التكتلات أحد المساهمات الجادة التي يمكن أن تخفف من حدة الاختلالات وتُفعل آليات الحماية والعلاج اللازم لتلك الأزمات.

5-2- : قنوات عولمة الأزمات:

العولمة ونمطية الأزمات: تتسم العولمة بشكل خاص بتكثيف التجارة عابرة الحدود وزيادة التدفقات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر ويعزز ذلك التحرير السريع والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالنسبة للعديد من البلدان جعلت عملية العولمة من السعي لتحقيق التنمية والمحافظة على الاستقرار الداخلي والخارجي مهمة صعبة جداً، [25]

و العولمة مقترح ليبرالي يقع بين سمتي القسر والطوع القسري الذي يهدف لدمج الأسواق الوطنية ضمن سوق عالمية واحدة دون اعتبارات للضوابط التقليدية التي قوضت البعد فوق الوطني للنشاط الاقتصادي عبر عقود من الزمن وهي ترتكز في ذلك على الثالوث: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى تدخلات البنك الفدرالي الأمريكي. هذه الأعمدة الأربعة صاغت فيما بينها أسس الفكر الليبرالي الحديث، وأخرجت ما يدعى بعقيدة العولمة للقرن الحادي والعشرين، وذلك ضمن اتفاق واشنطن (مسعى واشنطن) والذي يتضمن [26]

1. حكومة الحد الادنى وأقل تدخل في الشؤون الاقتصادية والتجارية وضرورة إدخال إصلاحات ضريبية واسعة.
2. تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي للسيطرة على التضخم وخصخصة القطاع العام.
3. إلغاء كل سياسات الدعم على كافة المنتجات وتقليص نفقات القطاع الاجتماعي كخطوة لتخفيض العجز.
4. عدم الحرص الزائد على خفض البطالة على حساب الحسابات الاقتصادية.
5. إحلال الواردات محل الصادرات وتعويم الصرف الأجنبي وإلغاء مركزية السلطات النقدية وإصلاح المنظومة المالية والنقدية ودعم حرية السوق بكل مستوياتها ودون مماطلة وتحرير التجارة الخارجية والتخلص من آثار السياسة الحمائية.
6. ظاهرة التسليع (تغليب المنطق المادي السلعي) المرتكزة أساساً على إضفاء الطابع السلعي على العالم.
7. ظاهرة التوريق (تغليب منطق الاوراق المالية) : المرتكزة على إضفاء الطابع المالي على سلع تجارة العالم.

لكن المشكلة اليوم من تطور الرأسمالية– أي مرحلة الليبرالية الجديدة– أن الأزمة وحالات اللا ستقرار تجاوزت سمتها الاستثنائية قصيرة الاجل الصحية، وباتت ظاهرة نمطية دورية طويلة المدى تضرب في العمق حتى أصبح اقتصاد المراكز الصناعية الكبرى يدعى باقتصاد الأزمات تزامناً مع بروز ظواهر خطيرة .[27]

ويجدر الإشارة انه وحتى خلال فترة بدايات الانفتاح المالي السابق– نصف القرن الماضي– شهد العالم العديد من الازمات ولكنه لم يشهد عدوى معدية بالدرجات المشهودة حاليا وحتى أكثر الانهيارات المالية شهرة في تلك الفترة ألا وهو بارينغز the barings التي كان منشأها الأرجنتين عام 1980[28]

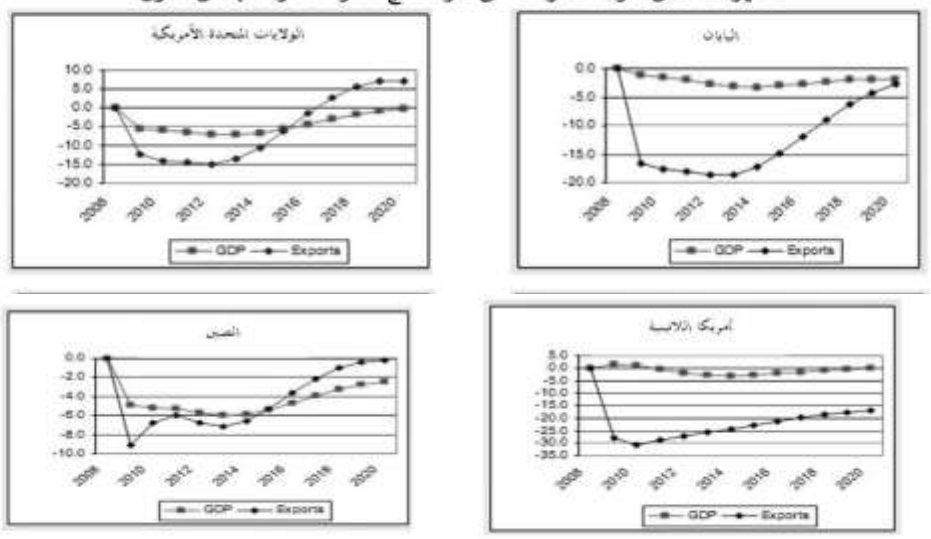
ومن المهم التأكيد أنه كلما كان الحجم الاقتصادي للدول المتضررة كبيراً كلما زادت احتمالية انتقال الأزمات وشدتها واتساع نطاق تأثيرها.

وبناء على ذلك فإن الأزمات التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي تنتقل من صيغتها الأمريكية إلى صيغة عالمية اوسع وبسرعة فائقة بسبب الحجم الكبير للاقتصاد الامريكي الذي يتربع على ما يقارب من ثلث إجمالي الناتج العالمي ويستأثر على أكثر من ثلث التجارة العالمية بالإضافة إلى الكثير من مؤشرات العدوى الأخرى. [29]

و قبيل أزمة الرهون العقارية شكل الاستهلاك الخاص في الولايات المتحدة الامريكية نحو 16% من الناتج العالمي أما العام 2008 فبلغ نحو 10تريليون دولار فلا غرابة أن ما قام به المستهلكون الأمريكيون من اقتصاد في الانفاق قد زج بالاقتصاد العالمي في كساد عميق [30]. ومع الانخفاض في الواردات الأمريكية تبدأ صناعات التصدير للدولة المقابلة في تقليص انتاجها وينتقل هذا الانكماش في الصناعة التصديرية بدوره إلى بقية الاقتصاد عبر قنوات اتصال

و يوضح الشكل آثار أزمة الرهون العقارية الأمريكية على التدفقات التجارية، حيث سجلت الصادرات انخفاضاً منذ النصف الثاني لسنة 2008 وتعمق هذا التدهور في نموها إلى نهاية 2009خاصة بالنسبة للدول المتقدمة على اعتبار أن الازمة أمريكية المنشأ وانتقلت آثارها إلى بقية المراكز الرأسمالية كما أن هذا الأثر مس اقتصاديات الدول النامية في شكل انخفاض ملموس في معدلات نمو صادراتها وارداتها.

تأثير انخفاض نمو الصادرات على نمو الناتج لسنوات الأزمة لبعض الدول



***Source**: Warwick J. McKibbin And rew Stoeckel,**The Potential Impact of the Global Financial Crisis on World Trade**, The World Bank, Policy Research Working Paper 5134, November 2009, P29.*

ولقد ساهمت التغيرات الهائلة في تقنيات التكنولوجيا وتزايد استخدامها في الأسواق المالية في الرفع من سرعة وحركية رأس المال العالمي اكثر من أي وقت مضى وأصبح بإمكان المستثمرين أو المضاربين الأجانب اقتناص العوائد في أي مكان في العالم الامر الذي يغذي حالات اللاستقرار ويسهم في خلق الفقاعات التي تنفجر في المستقبل وكمثال على ذلك فإن نسبة الأسهم العادية الامريكية المملوكة من الأجانب في العام 1960لم تتجاوز نسبة 2% بما قيمته 9 مليار دولار لتصل إلى 5% العام 1980وترتفع إلى 7% بحلول 1990وفي بداية الألفية الجديدة تحديدا العام 2002 بلغت نسبة تملك الاجانب للأسهم الأمريكية 11% بما قيمته 1.4 تريليون دولار.[31]

5-3- الاحتباس الدولاري: قناة انتقال الازمات: خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كأغنى قوة على وجه الأرض فيما أثقلت الديون بريطانيا وخرجت فرنسا من الحرب منهكة القوى وخرج الاتحاد السوفيتي نازفا ثم أخذت الهيمنة الأمريكية صورتها الرسمية من خلال اتفاقيات بريتون وودز حيث وضعت القواعد المالية الجديدة التي رسخت الدور الرئيسي للدولار كبديل للجنيه الاسترليني، وساهم بشكل أساسي في تدويل الأزمات وإعطائها بعداً عالمياً هو إشكالية ما يمكن تسميته بالاحتباس الدولاري [32] باعتبار أنه ومنذ نهايات الحرب العالمية الثانية تحديدا ونظام النقد الدولي محتبس ضمن العملة الأمريكية الدولار وبرغم أنه تم إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى الذهب بقي وضع الدولار الأمريكي عملة الاقتصاد العالمي واحتبست التجارة العالمية فيه عملة التبادل الدولي وهو المستوى الاول لما ندعوه بالاحتباس الدولاري وسعرت مجمل بلدان العالم احتياطياتها النقدية به وربطت عملاتها الوطنية بسعر صرفه وهو المستوى الثاني للاحتباس الدولاري، إضافة إلى محدد آخر وهو مدى تزامن دورة الأعمال في الاقتصاد الامريكي مع الاقتصادات المرتبطة به كل ذلك سيؤثر في زيادة جاذبية تدفقات رأس المال الأجنبي أو ردعه لا سيما فيما تعلق بالأصول السائلة نسبيا[33].

في المقابل فإن أغلب الاقتصادات ستعاني من تعمق حالات التباطؤ الاقتصادي جراء خسارتها لجزء مهم من صادراتها الموجهة في المسار الامريكي ناهيك عن زيادة وارداتها جراء التخفيض التنافسي لأسعار التبادل الأمر الذي ينعكس سلباً على الطلب الكلي لهذه البلدان كما تؤدي السياسة الأمريكية المرتكزة على خفض سعر صرف الدولار إلى تآكل الاحتياطيات الرسمية الدولارية وانخفاض قيم الاسهم والسندات المحررة بالعملات ذات أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار وتزداد هذه الخسائر عندما تكون أسعار فائدة هذه العملات مساوية لأسعار الفائدة على الدولار وعلى هذا الأساس يعزى سبب غير قليل من الازمات المالية بدرجة أولى لاختلاف العملات بين الدول خاصة في ظل سيطرة الدولار الامريكي[34] وهناك من يقول بأنه لا بد من فك الارتباط بالدولار كآلية للحد من عمليات الانتقال للأزمات للحد من الانكشاف المباشر اتجاه الولايات المتحدة .ويقاس الانكشاف المالي المباشر على أساس نسبة الأصول والخصوم المحررة بالدولار الامريكي من مجموع الأصول والخصوم الخارجية، فإذا كان الاقتصاد منكشفاً اتجاه الولايات المتحدة انكشافاً مالياً مباشراً في حدود المتوسط 16% يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي الأمريكي على نحو غير متوقع إلى هبوط التدفقات الصافية [35].

ولقد بحثت الصين على الصعيد الخارجي عن سبل لخلخلة استئثار الدولار بجل الأمور، وفي هذا الإطار أعادت إدارة بعض أرباحها من القارة السمراء في صورة قروض متجاهلة الشروط الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في هذا الصدد علاوة على ذلك أبرمت الصين اتفاقيات تجارية لضمان احتياجاتها من الطاقة (مع دول مثل فنزويلا وروسيا والعراق وسوريا وإيران)، كما فتحت لنفسها منافذ تجارية (كاليابان والهند) ودعمت فكرة إنشاء صندوق نقد آسيوي بعد اقتراحها في أيار 2007 بالاشتراك مع اليابان وكوريا الجنوبية ليكون تحت تصرف هذا الصندوق 80 مليار

دولار مما يتيح لمنشئيه الثلاثة والأعضاء العشرة الممثلين في اتحاد دول جنوب شرق أسيا – ضمان الاستقرار المالي دون الحاجة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ، وثمة مبادرات مشابهة من قبل الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل والإكوادور وباراغواي واوروغواي وفنزويلا كلها أعضاء في بنك الجنوب .

5-4- واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات : يرى كثيرون أن الترتيبات الإقليمية من الآليات الهامة التي تسهم في دفع حلقات النمو والتنمية سواء كانت المداخل التكاملية المرتكزة عليها انتاجية أو تجارية أو تنموية إضافة إلى أن تنسيق الجهود والتعاون في نطاق الإقليم المتكامل يكون له الدور الهام في ممانعة الأزمات قبل وقوعها للحد منها.

يمكن القول أن التغيرات في السياستين المالية والنقدية تؤثر في الشركاء التجاريين بمداخل مختلفة: ففي ظل أسعار صرف مرنة أو عائمة فإن سياسة مالية توسعية تسفر على الأرجح عن انسياب وحفز النشاط في الدول الأخرى في حين أن سياسة نقدية توسعية غالبا ما تكون ذات أثر معاكس يتمثل في زيادة الطلب في البلد الأصلي الذي يستفيد من انخفاض سعر الصرف من ناحية وتقليص النشاط في بقية البلدان التي تعاني من ارتفاع أسعار صرف عملاتها من ناحية أخرى وذلك من خلال التحليل الآتي:

– مع تقدم الحركة على مسار التكامل يتسع نطاق السياسات الاقتصادية التي يجري التنسيق والتوحيد بينها وتزداد درجة الالزام بها، وينقل جانب متزايد من عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الكلية إلى مركز إقليمي لكن في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن توافق السياسات الاقتصادية وتنسيقها يعتبر أمراً ضرورياً حتى في أقل درجات مراحل التكامل على اعتبار أن اختلال توافق السياسات بين الدول الاعضاء في منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي يلقي بأعباء تجارية و مالية على بعض الأعضاء ما ينجم عنه انعدام العائد المتوقع من عملية التكامل في أحسن الأحوال إن لم تكن هناك خسائر محققة الأمر الذي يعرقل مسيرة التكامل وارتقائه إلى مراحل أكثر تشابكاً وتقدماً [36].

– إن التكامل الاقتصادي –سواء إقليمياً أو على نطاق عالمي – قد يؤدي في حد ذاته إلى زيادة عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي وعندما يصبح رأس المال متنقلاً بصورة متزايدة عبر الحدود الوطنية وأسعار الصرف الأسمية ثابتة تصبح السياسة النقدية خاضعة كثيرا لحماية الارتباط بسعر الصرف الاسمي وفي الحالة القصوى فإن انتقال رؤوس الاموال بحرية وأسعار الصرف المرتبطة يجعلان استقلال السياسة النقدية عديم الجدوى.

وعندما تتحول التغيرات في أسعار الصرف الحقيقي لصالح أحد الدول وبما يعود بالضرر على الشريك التجاري لهذا البلد لفترة مستمرة من الزمن قد تعاني الصناعة المنافسة للاستيراد في البلد التجاري للشريك من خسائر كبيرة مما قد يؤدي إلى ردود أفعال عكسية مناهضة للتحرر والتكامل وتسمى هذه الآلية غير المباشرة بعامل الضغط [37]

وفي ظل اعتماد عملة موحدة تبرز أهمية التنسيق بين السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف ضمن منطقة الاتحاد النقدي كآلية لمواجهة الاضطرابات والأزمات وتثير هذه النقطة قضية التنسيق الحتمي والضروري بين دور السياسة النقدية في الحفاظ على القيمة الداخلية للعملة الموحدة ودور سياسة سعر الصرف في الحفاظ على القيمة الخارجية لهذه العملة. وعليه فلابد من التنسيق بين هاتين السياستين على نحو يساهم بشكل فعال في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية والتي يقع في مقدمتها تحقيق الاستقرار الاقتصادي. [12، ص200]

5- 5- التكتلات الاقتصادية كحل للأزمات: على مستوى إدارة الأزمات وخلال العقود القليلة الماضية تثبت الأحداث أن تصميم استراتيجية شاملة لمواجهة الأزمات المالية تستدعي على الأقل أن يتم توجيهها على أربع مستويات أساس[38]:

- ❖ إجراءات على المستوى الوطني للتقليل من احتمال حدوث الأزمات في المستقبل.
- ❖ وإجراءات على المستوى الاقليمي للحد من انتشار الضرر في المنطقة المجاورة.

❖ وإجراءات دولية للتعاون الفعال في مجال منع الأزمات وإدارتها حين تحدث.

❖ وأخيرا إجراءات تقوية الرقابة والقواعد الاحترازية الدولية بهدف دعم الاستقرار العالمي.

وفي هذا الإطار أدلى البروفسور يانغ بتصريح جاء فيه: ليس أمامنا اليوم من خيار سوى تنمية أسواقنا الداخلية فطالما تحدثنا عنها كثيراً وقد حان الوقت للنزول إليها وتنميتها فعلاً لا قولاً وكذلك وإيماناً منها بالأثر الإيجابي لفك الارتباط بالدولار الامريكي من إسهام عالي في السيطرة على سياسات التضخم والمحافظة على الحد الأدنى من ثبات قيمة العملات والأهم من كل ذلك هو ردم ما يمكن ردمه من معابر انتقال الأزمة وتفشيها دولياً.

وعلى الصعيد الآسيوي مثلاً وفي مدى ستة أشهر بدأت من تشرين الأول عام 2008عانت البلدان الصاعدة في آسيا قدراً كبيراً من الخسائر الاقتصادية الكبيرة عندما سقطت المنطقة بأسرها في غمار أزمة اقتصادية عميقة نتيجة لتلاشي أسواق التصدير الذي نجم بدوره عن انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية وبالإضافة إلى الركود عانت بعض بلدان شرق آسيا من أزمة سيولة انتهت مع بداية الربع الثاني من العام 2009ومنذ ذلك الحين حققت هذه الاقتصادات الصاعدة انتعاشاً كبيراً [39].

ولعل أهم العوامل الداعمة لهذا التعافي السريع في المنطقة الآسيوية أن مركز الأزمة في مكان آخر على خلاف الأزمة الآسيوية 1997 حتى أن هذه الاقتصادات عانت أساسا من ضرر غير مباشر من الازمة.

وفي هذا السياق يجدر التأكيد على ضرورة تقوية المؤسسات الإقليمية القائمة بين الدول المتكاملة وتدعيمها بإنشاء مؤسسات إقليمية جديدة تكمل المهام المنوطة بالمؤسسات القديمة لتضافر الجهود من أجل سد معابر انتقال الأزمة وتفشيها في نطاق الإقليم المتكامل وبطبيعة الحال قد تكون هناك صعوبات في الاطمئنان للدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الاقليمية لمواجهة الازمات أثناء الأزمة نفسها وقد يكون هناك شعور بعدم الثقة والقبول للمؤسسات القائمة والتي ليس لها سابق خبرة في إدارة الأزمات والتعامل معها.

ففي حالة مُصدر الأزمة أحد دول التكتل: قد تتعرض أحد الدول ضمن نطاق التكتل إلى أزمة مالية أو اقتصادية وبذلك فإن الأزمة قد تنتشر إلى الدول الأخرى عبر قنوات الانتقال (الأسواق المالية والتبادلات التجارية)، إلا أن حدة هذه الأزمة تختلف بحسب مراحل التكامل بالنسبة للتكتلات التقليدية ودرجات الترابط بين الاقتصاديات فيما يتعلق بالإقليمية الجديدة فأزمة تنشأ في تكتل عند مرحلة منطقة تجارة حرة قد تختلف عن أزمة في إقليم متكامل بدرجة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو في إطار اتحاد نقدي، كما أن تأثر الدول الأعضاء بالأزمات في تكتل على نسق الإقليمية الجديدة يختلف بحسب عمق بنود الاتفاقية واتساع ماديات التحرير والثقل الاقتصادي لمركز الأزمة.

وبهذا فإن التكامل النقدي في الجنوب هو أكثر وسيلة لمواجهة الأزمة المالية المتكررة لكن المشكلة للمناطق النامية أن مواجهة الأزمات المالية يحتاج إلى قدر كبير من السيولة والأموال على شكل احتياطات العملات الاجنبية [40].

وهذه الموارد جيدة لخفض حالات الذعر لكنه يعتبر أمراً صعباً عندما يتعلق الأمر بتقديم هذه الدفعات التحفيزية من قبل البلدان النامية وبناءً على ذلك فالتكامل النقدي الإقليمي من المرجح أن يكون أكثر نجاحاً في علاج الأزمات إذا كانت الإمكانات الاقتصادية داخل المنطقة غير متناظرة، أي إذا كانت هناك دولة او أكثر من البلدان الرائدة في المنطقة أو ما يسمى بالقوى الإقليمية [41] والتي لها القدرة لتوفير رأس المال اللازم للعلاج وكمحصلة نهائية تحقيق الاستقرار للاقتصاديات الأضعف والأقل .

وضمن هذا الإطار أنشئت مبادرة شيانغ ماي بعد فترة قصيرة من معارضة الولايات المتحدة الامريكية وصندوق النقد الدولي لاقتراح اليابان إنشاء صندوق نقد آسيوي لتكمل طائفة من اوسع جهود التكامل الاقتصادي الرامية إلى توثيق

الروابط التجارية والمالية في شرق آسيا وتشمل: مبادرة أسواق السندات الآسيوية وبرامج صندوق السندات الآسيوية لإنشاء أسواق سندات مقومة بالعملات المحلية بما في ذلك إطلاق تسهيل ضمانات الائتمان والاستثمار الذي يهدف إلى تشجيع إصدارات سندات الشركات داخل المنطقة، وثمة خطوة أخرى قد تكون مهمة زمن تصاعد دور الإقليمية الجديدة وهي التحرك باتجاه اتفاق للتجارة الحرة يضم بلدان الآسيان + 3، أو بصورة ادق الآسيان +6 (الآسيان + 3 مضافا إليها استراليا الهند ونيوزلندا) لتكوين سوق أكبر للسلع والخدمات والاستثمار وإعداد مؤشر لسلة العملات الآسيوية لقياس الحركات الفردية للعملات في المنطقة [42].

5-6- التكتلات قناة لانتقال الأزمات:

إذا كان أعضاء التكتل على درجة عالية من التكامل ومعامل الارتباط فيما بينها مرتفع عبر قنوات الصفقات التجارية والاسواق المالية فمن المنطقي أن تؤثر حالات اللاستقرار والأزمات في دولة واحدة على معظم المؤشرات الاقتصادية لسائر الدول الأعضاء الأخرى وعليه يبقى عامل الارتباط بين الاقتصاديات المختلفة المحدد الأكثر اهمية في تحديد مدى الانتقال والانتشار وكذلك حجم وموقع التكتل ضمن الخارطة الجيو- اقتصادية العالمية، وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى ما حدث في الازمة الآسيوية ففي ظل وجود ارتباط بين أسواقها العالمية كان لابد أن تنتقل آثار الأزمة إلى خارج نطاق المنطقة الآسيوية .

كما أن الأزمة في منطقة اليورو كشفت عن وجه آخر من الأزمات ناهيك عن أعباء الأزمة المالية والاقتصادية وهي أزمة سياسية نابعة عن عدم انتظام الردود والاستجابات بين حكومات منطقة اليورو عدا عن الخلاف الناشئ بسبب المصالح المتناقضة مما ولد استجابات فاترة وضعيفة إزاء الأزمة كما شكلت شروط الاتحاد النقدي تحدي لصناع السياسات لعلاج الأزمة وعندما تأكد من ان الاتفاق المرتكز على آلية إقراض اليونان غير كاف فتح باب النقاش حول ضرورة إنشاء صندوق للإنقاذ الأوروبي.

وقد أدت المخاوف المتزايدة خاصة من البلدان أصحاب الفوائض بزعامة ألمانيا من أن إنقاذ اليونان سيشكل سابقة لها تبعاتها ما يقوض الأطر التنظيمية للاتحاد النقدي خاصة عندما يتعلق الأمر بعلاج مشكلات عجز البلدان الأخرى الأكبر في منطقة اليورو من مثل اسبانيا وإيطاليا وكلاهما تعتبر بحسب زعمهم أكبر من أن تنقذ كل هذه التنظيمات النظرية وما يرتبط بها من تعقيدات من الناحية التطبيقية حالت دون انتهاج حلول واتخاذ تدابير سريعة لحل الأزمة اليونانية والاكتفاء باتخاذ الحلول الجزئية التي لم تكن أبداً كافية لعلاج مكامن الخلل ما مكن العدوى من الانتشار وانتقال الضعف إلى بلدان أعضاء في المنطقة [43].

ولعل من أهم الدروس الجديدة من التجربة الأوروبية ما تعلق بالاتحاد النقدي فيجب الأخذ بعين الاعتبار أن الارتقاء إلى مراحل متقدمة ضمن سلم التكامل لا يمثل هدفاً في حد ذاته أو طموحاً لصناع السياسة ينبغي تحقيقه إنما هو حالة تدريجية مرحلية تقتضيها الضرورات بناءً على أسباب واقعية وتدفع بها التطورات الإقليمية المختلفة من تنامي الترابط التجاري البيني وتخفيف حدة الفروقات بين اقتصاديات البلدان .

بناءً على ذلك فإن التكامل النقدي في شرق آسيا والمناطق التي تطمح لذلك ينبغي أن يسير تدريجياً على الرغم من أن هناك باحثون يرون أن الحجج المساندة لازالت قائمة للتكامل النقدي وأن المبررات والأسباب لا تزال صالحة وقوية لتحقيق ذلك [44].

وفي ظل عدم تكافؤ الدول الأعضاء اقتصادياً لجانب من الاعتبار أن الاتفاق يضم قوى اقتصادية تعتبر مراكز ومحور الاتفاق ودولا نامية كأطراف فإن خطر الانتقال للأزمات وانتشارها في الإقليم المتكامل قد تبرز عندما تصيب الأزمة مراكز المنطقة المتكاملة لعدة جوانب منها:

– الثقل الاقتصادي للدول المتأزمة والتي تشكل محور الاتفاق ضمن الترتيبات الاقليمية.

– الارتباط المزمن للدول الأطراف في مثل هذا النوع من الترتيبات بدول المركز ما جعل قدراتها وامكاناتها محتسبة اقتصاديا وبنيويا بالمراكز ومعدلات نموها متزامنة بنمو اقتصاديات الدول المتقدمة ما يجعلها عرضة للصدمات الناتجة عن ضعف الطلب الكلي للدول.

– هشاشة البنيان المالي والمنظومة المصرفية و ضعف إمكانات الحذر من الأزمات وقدرات التعامل معها مع عدم وضوح دور المراكز المتقدمة في المساعدة على التغلب عن تلك الاختلالات.

وقد كانت أزمة البيزو في المكسيك اول اختبار حقيقي للإقليمية الجديدة المنشأة حديثاً وهي الحالة التي فشلت فيها التجربة في تعزيز المؤسسات الاقليمية وربما أضعفت احتمالات إنشاء أخرى قوية خاصة أن الاتفاق في جوهره يقتصر على منطقة تجارة حرة إلى جانب مجموعة من احكام تحرير الاستثمارات ولا يجيز الانتقال إلى مرحلة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة فضلاً عن غياب التعاون والتنسيق المالي والنقدي بين الدول الأطراف باستثناء ما تم التفاوض عليه مع مجلس الاحتياطي الاتحادي والبنك الكندي بشأن مقايضة العملات مع بنك المكسيك كمساعدة

ويكفي أن نعلم أن حجم الصادرات المكسيكية للولايات المتحدة بلغ عام 2006نحو 84% من إجمالي حجم الصادرات المكسيكية والمكسيك هي ثالث أكبر مصدر للنفط للولايات المتحدة الامريكية فمعاملات الارتباط المرتفعة والمعززة باتفاقيات الاقليمية الجديدة (ترتيبات النافتا) بين الاقتصاد المكسيكي والاقتصاد الامريكي جعله عرضة للاهتزاز وعدم الاستقرار خاصة مع تعرض الاقتصاد الامريكي للمشكلات ولأزمات مالية كبيرة وهو الأمر الذي ظهر جليا في الأزمة المالية والكساد الذي عانى منه الاقتصاد المكسيكي خلال عام 2009نتيجة لانخفاض حجم الصادرات إلى الولايات المتحدة وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية وعودة المهاجرين وارتفاع معدلات البطالة وقيل أنه عندما تسعل الولايات المتحدة الامريكية تصاب المكسيك بالأنفلونزا [45].

وقد شهد الاقتصاد المكسيكي الانخفاض الأشد خطورة في النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية بعد الأزمة المالية العالمية فاعتمادها على صادرات الصناعات التحويلية إلى القطب الأمريكي جعل اقتصاد البلاد عرضة للصدمات الخارجية والأحداث والظروف الاقتصادية المتغيرة في الولايات المتحدة وتراجع نمو الاقتصاد المكسيكي بنسبة 6.6% في عام 2009[46] .

سادساً– ظروف التكتلات الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط :

يُعد صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط ليس وليد اللحظة؛ إنما هو صراع له جذور وثوابت تاريخية حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها وفرض إرادتها على ما عداها من الدول المنافسة لها، ولاسيما عقب ما سُمي بثورات "الربيع العربي"، وبروز نسق إقليمي متعدد القوى ، ومن ثم فهذه المرحلة تعُتبر انتقالية لتشُكل نسق إقليمي جديد من حيث شكل وطبيعة التفاعلات والتحالفات وموازين القوى النسبية بين مختلف قوى الشرق الأوسط، والتي منها قوى فاعلة غير عربية كإيران، إسرائيل، وتركيا، إلى جانب ذلك هناك قوى عربية فاعلة مثل سورية والسعودية ومصر

ويتمحور الصراع داخل الإقليم حول عدة جوانب هي : حفاظ الدول على حدودها وتماسكها الوطني، الحفاظ على الهوية الوطنية سواء كانت أيديولوجية أو دينية أو عرقية، ومن حيث إطار التحالفات الجديدة وتكوين محاور إقليمية

وأخرى مضادة، إلى جانب ذلك فإن الصراع على الهيمنة وفرض الإرادة في المنطقة في ظل وجود مجموعة من القوى المتقاربة في القوة والموازين النسبية فيما بينها – لا يمكن أن يحُسم إلا من خلال حسم بعض الأزمات والقضايا المحورية في الشرق الأوسط، والتي منها على سبيل المثال : الحرب على (سورية ، العراق، اليمن).

ومن المُلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط لم تُفرز قوى إقليمية حرة، وإنما ظهرت تلك القوى نتيجة تأثيرات متداخلة ومعقدة لعوامل داخلية وخارجية، كالموجودين خلف المحيط الأطلنطي في الولايات المتحدة، وحتى قبل ذلك القوى الاستعمارية كفرنسا وبريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية، إضافةً إلى ذلك، دول محورية في الشرق الأوسط لها موقع جغرافي يؤهلها للعب دور محوري قادر على التحكم في توجهات وطموحات بقية اللاعبين السياسيين في المنطقة، بالإضافة إلى امتلاكها الأدوات المؤثرة ،هناك مجموعة من الدول التي تملُك القدرة والإرادة الوطنية اللازمتين لممارسة النفوذ فيما وراء الحدود، لغرض تبديل الوضع الجيوبولتيكى القائم إلى الحد الذى يؤثر على مصالح المنافسين لها، وذلك بغض النظر عن موقعها، ومساحتها الجغرافية ،أو حتى حجم نفوذها السياسي في المنطقة، أيضاً هناك مجموعة من الدول الهامشية التي قد تمتلك عوامل القوة إلا أنها تظل غير قادرة على التأثير وفرض الإرادة على الدول الأخرى والتعديل من الأوضاع السائدة في المنطقة

6-1- أبعاد التنافس بين القوى الاقليمية :

لا يمكن إغفال عدو إقليمي مثل الكيان الصهيوني ومصالحه في المنطقة بصفة عامة، وسورية دولة الممانعة والقوة بصفة خاصة، فالكيان الصهيوني في اندفاعه التواجدى نحو الهيمنة والسيطرة على الإقليم قد لا يتحقق بصورة جيدة إلا من خلال المشاركة بل والحسم لبعض الملفات الشرق أوسطية لا سيما الحرب على سورية.

و يمر الشرق الاوسط بحقبة تغيير تخضع فيها الدول المكونة للمكون الإقليمي لتغيرات وتحولات جذرية، تتحدى عملياً السياسات الخارجية للدول العظمى والكبرى من جهة، والدول الإقليمية من جهة أخرى، ولذلك في ظل هذه البيئة الجديدة المضطربة نجد أن هذه التحديات قد فرضت على عدد من القوى الإقليمية وغيرها في المنطقة حماية مصالحها الوطنية ومحاولة تهميش طموحات وتحركات منافسيها في الاتجاه ذاته

وهنا يمكن أن يكون ثلاثة سيناريوهات حول صراع القوى الاقليمية مستقبلاً، فعلى الرغم من أن أكبر الأحداث في الشرق الأوسط في الفترة ما بين الآن وعام 2020قد تأتي بصورة غير متوقعة ودون سابق إنذار؛ إلا أن معظم الأزمات الكبرى والتي لا يمكن التنبؤ بها ستكون على الأرجح ذات علاقة بالاضطرابات المعروفة والناشئة عن المسائل الإقليمية الرئيسية، لا سيما في ظل الحرب على (سورية، العراق، اليمن)، **السيناريو الأول** : يشير إلى استمرارية الصراع بين القوى الاقليمية دون مقدرة أيا منهم على حسم لملفات الفاعلين فيها لصالح أيا منهم، بما يعنيه انتشار سباق تسلح خطير للغاية بين القوى يوقع بالدولة في الفقر والعجز الاقتصادي الداخلي، ويوقع بالمنطقة كلها في رعب وزعزعة للاستقرار الإقليمي بما يعنيه ذلك من إتباع هذه الدول لسياسات تقشفية من شأنها رفع الدعم عن الطاقة والسلع الضرورية لمواطني هذه الدول، بالإضافة إلى الاستناد الى مؤشرات ارتفاع معدلات الاقتراض من صندوق النقد الدولي مما يؤدي لتذبذبات اقتصادية خطيرة

وعلى أية حال، ترجع سيناريوهات صعود أو هبوط قوة إقليمية في منطقتها إلى (مقومات ومعوقات) تحدد فرص كل دولة، وتتمثل الفرص في قدرة الدولة على تحمل القيادة الاقليمية انطلاقاً من مقومات القوة التي تحوزها الدولة(جغرافية، أو سياسية، أو عسكرية، أو اقتصادية) كذلك من حيث درجة استقرارها السياسي والأمني، رصيدها القيادي التاريخي،

ونفوذها الرمزي (ثقافي، أو ديني)، أيضاً من حيث موقفها من الأزمات والقضايا المحورية في المنطقة ، ومن حيث علاقتها مع القوى الدولية الصاعدة كروسيا والصين.

لا شك في القول، بأن ما سمي إعلامياً بالربيع العربي يمثل أضخم تحول في الحياة السياسية العربية بين عقود عدة والتي بات لها مضاعفات وتأثيرات واسعة على النظام الإقليمي العربي ومؤسسته التنظيمية (جامعة الدول العربية) ناهيك عن تأثيراتها الدولية.

6-2- التأثيرات الخارجية لحركات التغيير العربية(الربيع العربي) :

يمكن تحديد تأثيرات حركات التغيير المرتبطة بالسياسة الخارجية، كما يأتي[47]:

1. ما يسمى ثورات ذات أجندات داخلية : ركزت على نحو رئيس على قضايا الإصلاح الداخلي، وليس على قضايا السياسة الخارجية. مما يعني أن نجاحها لن يسفر بالضرورة عن تغير فوري في السياسة الخارجية.

2. لا تغيير في العلاقات الإقليمية أو الدولية بشكل سريع

3. عودة العرب إلى بؤرة الاهتمام العالمي بسبب تطورات خاصة بالصراع العربي – الصهيوني، و كما لم تعد حركات التحرر الوطني، مثل منظمة التحرير الفلسطينية هي النمط الوحيد السائد من المؤثرين من غير الدول في المنطقة، وإنما تولدت أنماط أخرى نتيجة ديناميكيات التطور الداخلية في المنطقة. وفي داخل البلدان العربية، تنامت ادوار فاعلة من قبيل الحركات الإسلامية.

ولقد مرّ ما يزيد عن السبعة أعوام، منذ أن اندلع المصطلح المعد سلفاً – ثورات الربيع العربي يبقى رابح وحيد من وراء كل ذلك وهو (إسرائيل).. ثم أن الأنظمة العربية الجديدة لن تتمكن من السيطرة على حدودها، فمنّظري الولايات المتحدة وإسرائيل – على حد قول روبرت كابلان – كانوا يدركون انه بتزاوج كل من الحكم الإسلامي المتشدد، مع الأوضاع الاقتصادية المتردية في الكثير من دول "الربيع العربي"، مع قلة خبرة هؤلاء الحكام الجدد في العمل فعليا كحكام على ارض الواقع، كل هذا يعني في النهاية ، أن تغرق الأنظمة الحاكمة الجديدة في مواجهة الاضطرابات السياسية الداخلية التي سيصنعها بالأساس وجودها. [48]

وقد سبب اندلاع حركات التغيير العربية قلق كبيرة في المملكة العربية السعودية. وهي قلقة للغاية من أن تتسبب الانتفاضات الشعبية باللاستقرار والفوضى، وخشيت من أن تتمدد المطالبات بالديمقراطية إلى شعبها. اقترحت السعودية توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي لتشمل الأردن والمغرب، بيد أن البعد الجغرافي للمغرب جعل هذا الاقتراح غير واقعي إلى حد ما، لكن يتم تعزيز علاقات الأردن مع دول المجلس[49].

ولقد فقدت السعودية بعض قوتها ، لكن ما تزال تحتفظ بالكثير منها عبر مواردها المالية ، وشبكتها الدينية التي تمتلكها عبر المدن المقدسة والحج، والنفوذ الدبلوماسي في مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومجموعة العشرين، ولدى القوى العالمية المؤثرة.

أما قطر فكانت من بين الأطراف الأكثر نفوذاً في الربيع العربي، لجعل دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية تؤدي أدواراً نشطة في الدعوة إلى إقامة منطقة حظر طيران فوق ليبيا، والمشاركة في عمليات الناتو في ليبيا، وإرسال الأسلحة لليبيين. أما سورية فما تزال متماسكة وقوية وقادرة على القتال والبقاء.

أما جامعة الدول العربية فقد اتخذت مواقف متباينة من أحداث الربيع العربي زادت من حدة أزماتها، ففي الوقت الذي لم تعلق فيه على ثورتي تونس ومصر، تجاهلت تماماً ما شهدته كل من البحرين واليمن. فهي لم تتمكن من فرض ذاتها في منطقة عملها الرئيسة، ففي مصر وتونس لم تتعامل مع وضع الثورة التي باغتها وفاجأها، وفي اليمن تركت الأمر

إلى مجلس التعاون الخليجي و في ليبيا كان دورها دعوة العالم إلى التدخل وإن كان هناك مبدأ أساس قد رسخته الجامعة على مدى عقودها الستة: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. إذ اعتبرت الجامعة أن أحداث تونس شأن داخلي، وكان موقفها إزاء مصر أكثر حرجاً، فلم يصدر عنها أي بيان أو وثيقة ترحب بالتغيير السياسي.

ولقد كانت قطر في حاجة إلى شرعنه دورها الإقليمي عبر المؤسسة الأم، وليس عبر مجلس التعاون الخليجي، الذي لم يكن يتيح لها ذلك بالقدر نفسه، وكانت الدوحة في حاجة إلى ميراث الجامعة ودورها المعنوي، وكان الإعلان عن "خلجنه" الجامعة العربية بالتصاقها بدولة قطر، مرحلة كاشفة عن حالة النظام العربي ووضعيته الانتقالية،. وكانت الثورات انفراجاً للجامعة، لأنها خلقت طلباً عليها مجدداً، فخلال سنوات قبل ما سمي الربيع العربي انتهت مختلف مشاريع الإصلاح العربية إلى الفشل.

بدأ (ما سمي الربيع العربي) يباغت النظام الإقليمي العربي، على نحو اعتبره عدد من الخبراء المسمار الأخير في نعش ذلك النظام، في حين رآه فريق آخر فرصة تاريخية لتفكيكه وإعادة تشكيله، أو حتى تدشين نظام إقليمي جديد في الهيكل والأهداف.. وعلى صعيد التحولات والتفاعلات الداخلية[50]. أما على مستوى التفاعلات العربية مع المحيطين الإقليمي والدولي، تظهر بوضوح أهمية وتأثير دور دول الجوار الجغرافي العربي والقوى الدولية الكبرى، ولاسيما أن النظام الإقليمي العربي لا يعد حاصل التفاعلات البينية لدولة فقط، وإنما يشمل أيضا مجمل سياسات تلك الدول حيال محيطها الإقليمي والدولي.

وأدت الحرب الحالية على سورية إلى تقسيم المنطقة إقليمياً ومنطلقاً لإعادة هندسة المنطقة جيوستراتيجياً، وإعادة صياغة العلاقات والمصالح الإقليمية والدولية على أسس واعتبارات مغايرة، في ظل التطورات الجديدة التي تعتري المنطقة حالياً.

وفي النهاية سيظل مستقبل النظام الإقليمي العربي وأنماط ونتائج تفاعلاته مرهونة بالمتغيرات العالمية المحيطة بالمنطقة العربية، وعلى الشعوب العربية أن تحدد نوعية تعاملها مع الأطراف الدولية والإقليمية والقضايا العالمية وعليها أن تحدد موقعها على الخريطة العالمية الجديدة، ودورها في صياغة عالم يتجاوز معضلات النظام الدولي

النتائج و المناقشة:

1-أصبحت الترتيبات التكاملية الإقليمية أكثر تعقيداً وتشابكاً سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.

2- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.

3 – تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء يدعو إلى ضرورة التفرقة بين أهداف التكتلات لكل من الدول الصناعية والنامية، فأهداف الدول النامية ليست أهدافاً ديناميكية وإنما هيكلية.

4- تدعو الإقليمية الجديدة إلى إقامة تكتُلات اقتصادية كُبرى تضمُ الدول الفاعلة في النظام الدولي، التي تملك قدرات اقتصادية واستراتيجية كبرى لضمان استمرار تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية والحفاظ على المزايا التجارية بين الدول الأعضاء في هذه التكتُلات، ولاسيما إذا ما علِمنا إنَّ مُكوِنات وعناصر القدرة التنافُسية للقوى الصاعدة (الأوربية، الروسية، اليابانية، الصينية، الهندية) بِتكتُلاتها الإقليمية الجديدة، أصبحت مُجارية لنظيرتها الأمريكية وإقامة نِظام تعدُدي الأقطاب.

5- تعدُد الدول المؤثِرة والفاعلة عالمياً، وتغير الساحة الاستراتيجية الدولية، فلم تعد قائمة على قطبي حلف وارسو والأطلسي، وظهرت دول نامية فاعلة، منها الهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والشركات مُتعددة الجنسيات، ومُنظمات المُجتمع المدني المرتبط بالتكنولوجية .

6- الاقليمية الجديدة هي مستوى متقدم من صيغ التكامل الاقليمي تلف فيها الدول النامية الأطراف حول الدول المتقدمة المراكز فرادا أو مجتمعة أي أنها تجمع بين اقليمين أو أكثر.

7- عقد الاتفاقات الاقليمية الجديدة يشكل أداة للسير في تنفيذ برامج التحرير الاقتصادي والتنسيق بين مجموعة واسعة من السياسات والقوانين والمؤسسات بهدف تشجيع تدويل الاستثمار والانتاج فالإقليمية الجديدة تتجاوز المؤسسات والترتيبات المتعددة الأطراف و تعكس ميلاً نحو العولمة كعملية للوصول إلى أسواق الشمال واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من مستثمري البلدان المتقدمة لنجاح الاندماج في الاقتصاد العالمي .

8- شكلت نمطية الأزمة صفة ملازمة للنظام الرأسمالي بسبب الاعتماد المطلق في التمويل بالقروض المتربطة بمعدلات الفائدة والأسواق المالية القائمة على المجازفة والمضاربة والربح ما سبب اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الوهمي وساهم في توالد الفقاعات غير المستديمة التي تتسبب في توالد الأزمات .

9- تبرز التكتلات كقناة من قنوات التدويل خاصة عندما تكون مراكز الاتفاق منشأ الأزمة.

10- أثرت الأزمة الامريكية على معدل نمو الناتج المحلي للمكسيك وكندا و ساهمت في انخفاض الدخل الوطني واهم متغيرات الاقتصاد الكلي الأمر الذي كان له بالغ الأثر على معدلات النمو الاقتصادي في الدولتين

الاستنتاجات و التوصيات:

1- على الدول النامية إعطاء الأهمية للتكامل الاقتصادي ذو الفاعلية الاقتصادية والسياسية والاعتماد على التقارب الجغرافي والتجانس الاقتصادي للتأثير على قدرتها في تحصيل المكاسب والمزايا الاقتصادية المستقبلية مع ضرورة العمل على ترقية آليات الرقابة وتنسيق السياسات وتكوين الهيئات المالية الاقليمية التي تكسب الدول المناعة ويمنحها قدرة على مواجهة مختلف الآثار الناجمة عن الازمات (اضطراب الاسواق ، الاعسار التمويلي، انخفاض الطلب الكلي) أو التقليل من إرهاصاتها .

2- العمل على الاندماج المتوازن في النظام الاقتصادي العالمي مع ما يتناسب مع قدرات الاقتصادات القطرية والاقليمية فيما تقدر عليه وما لا تقدر عليه وبما يحقق لها أكثر المنافع وأقل الأضرار.

3- ضرورة التوجه الداخلي سواء على المستوى القطري أو الاقليمي والعمل على تقوية قوى الطلب الداخلي للتخفيف من حدة الاضطرابات والارتدادات الخارجية.

4- ضرورة تقديم الأولوية للاستثمارات الحقيقية سواء المحلية أو الاجنبية التي تسهم في رفع الانتاجية وتحقيق التنمية وتضمن عدم وقوع تدفقات عكسية في حال الأزمات بعيداً عن الاستثمارات غير الحقيقية وقصيرة المدى التي تكون أكثر عرضة للمضاربات والمقامرة وسريعة الحركة نحو الخارج.

5- ضرورة توجيه اهتمام أكبر للدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الاقليمية والفرعية لتكملة دور الترتيبات والسياسات الوطنية والدولية في علاج الاختلالات الناشئة زمن الازمات .

Reference:

1- *Mitrany, David. (1948). Approach to World Organization International Affairs. Royal Institute of International Affairs), Vol. 24, No. 3*

2- Schulz, Michael. (2001 .(Regionalism in a globalizing world: a comparative perspective on forms, Actors, and progresses .New York: Palgrave.

3 -Sami Avefiyi Hatem, "Regional Economic blocs", Dar Al-Nahda Al-Arabi, Cairo 2004, p. 23.

4- Spindler, Manuela. (2003, March .(New regionalism and the construction of global order United Kingdom: University of Warwick.

5 -Ayman Abdel Wahab, Regional Organizations, Al-Ahram Center For Strategic Political Studies, Cairo, 2001, P. 17.

6-Alen Winters, "Regionalism Versus Multilateralism", Working Paper N: 1687,International Trade Division, International Economics Department, The World Bank, Washington D.C, 1996, pp:2-3

7-Frank and Shang-Jin Wei, "Open Regionalism in a world of Continental Trade Blocs", IMF Working Paper WP/98/10, Geneva, 1998,p:08

8- Panl Krugman, "The More Toward Free Trade Zones", Policy implication of trade and currency zones, Studies of Federal Bank of Kamas City, 1991, pp:6-5

9- Laucian Cernat, "Assessing Regional Trade Arrangements: Are South-South RTAs More Trade Diverting", Study series No: 16, Division on International Trade in Good and Services, UNCTAD, New York, 2001, p:03.

10- C.Carnnen, "Regional Economic Integration", published in 26-03-2005, File/A/Regional Economic Integration, htt/www.du.edul-ccacho/curent.html,pp:1-2- 22

11-Ludovico Alcorta, Frederick Nixson, The Global Financial Crisis and the Developing World: Impact on and Implications for the Manufacturing Sector, United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Development Policy and Strategic Research Branch, working paper 06/2010, Vienna, 2011, P8. (15-09-2014), www.unido.org/fileadmin/media/documents/pdf/Publications/110905/WP062010_Ebook.pdf.

12 -Sami Afifi Hatem, ( ) Modern Trends In International Economy And International Trade (Contemporary Issues In International Trade) (J3, T2, Egyptian-Lebanese House, Cairo 2005, P. 49.

13 -Mohamed Mahmoud Imam, Regional Economic integration between Theory and Application, Arab Research and Studies Institute, 2000, Cairo, 1300.

14- S.L Baier "The New Regionalism: Causes and consequences", A paper written for The Inter-American Development Bank and CEP conference, University of Notre-Dame, 2006,p:14.

15-See: Dean A. De Rosa, Regional Integration Arrangements: Static Economic Theory,QuantitativeFindings,andPolicyGuidelines1998,p3,www.worldbank.org/html/dec/Publications/Work papers/ wps2000series.

16- UNCTAD, Trade and Development Report 2007, Regional corporation of development, PP54-55.

17- Mary E. Burfishert, Sherman Robinson, Regionalism :Old and New, Theory and Practice, the International Conference Agricultural policy reform and the WTO, where are we heading ?Capri (Italy), June 23-26, 2003, P 55. www.ifpri.org/pubs/confpapers/2003/ burfisherrobinsonthierfelder.pdf .(22-03-2008)

18 -Osama al-Magzoub, globalization and Regional (the future of the Arab World in International Trade), T2, Egyptian-Lebanese House, Cairo, 2001, p. 49.

19 -Abdel Nasser demanded Nazal, the international trend toward regional economic blocs and its significance for the Arab homeland, thesis by PhD in Economics, Institute for Arab Research and Studies, Cairo, 2002, p. 16-18

20 -Abdul Amir Al-Saad, the current debate on the Euro-Mediterranean Partnership, the International Symposium following European expansion on the Euro-Mediterranean Project, Faculty of Economics and Facilitation Sciences, Baghi Mukhtar University, Anaba, p. 121.
21 Ramzi Zaki, political Economy of unemployment, Analysis of the most serious problems of contemporary capitalism, knowledge World, Monthly Books Series, published by the National Council for Culture, Arts and Literature, Book No. 226, Kuwait, October 1998, p. 46.
22 -Emmanuel Walter Stein, Translation of Muhammad Mustjir, Historical capitalism, T1, Madbouli Cairo Library, 2002, p. 56.
23 -Sami Hariz, skill in crisis management and problem solving (theoretical and applied foundations), T1, Dar Al-beginning, Jordan, 2007, p. 15.
24 -Ibrahim Abdel Aziz Al-Najjar, the Financial crisis and reform of the World Financial System, University House of Alexandria, 2009, p. 18.
25 -Mohamed Daouas, Africa faces the challenges of globalization, Finance and Development Journal, vol. 38, No. 4, December 2001, p. 4
26 -Abid Abdellawi, Noureddine Gouadi, Sustainable Development in the Address of the institutions of the World Economic System, p. 4
27 -Noureddine Gouadi, the current financial crisis is a theoretical approach, the magazine of Halal, Bashar University, Algeria, issue 8, 2010, p. 190
28-Paolo Mauro and Yishay Yafeh, Financial Crises of the Future, Finance & Development, A quarterly magazine of the IMF December2007,Volume44, Number4,P27 (15-07-2013), www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2007/12/pdf/mauro.pdf
29 -Abed Abdul Lawi, Fawzi Muhareeq, a Keynesian liquidity trap as one of the solutions of the crisis between the stigma of capital relapse and the description of an Islamic proposal, an international forum on: The financial crisis and the fiscal and banking alternatives. Islamic Banking System Model, University Center Khamis Miliana, Algeria, May 2009, p. 11.
30 -Francesco Givatsi, growth after crisis, Journal of Finance and Development, International Monetary Fund, Vol. 46, No. 3, 2009, p. 24.
31-Oskar Morgenstern, International Financial Transactions and Business Cycles, Princeton, Princeton University Press, 1959, PP 128–137.
Peter M. Garber, Famous First Bubbles The Fundamentals of Early Manias, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts,
London, England, 2000, P 43 –47. CARL HAACKE, Frenzy Bubbles, Busts, and how to come out Ahead, Palgrave Macmillan, New York, United States, 2004, P171
32 -Abba Abdel-Lob, Noureddine Gouadi, the phenomenon of economic warming as one of the problems in the file of the implications of the current global financial crisis on the economies of the Arab region the Gulf States and Algeria as a model, the Second International Conference on the Global Financial crisis, the Lessons of yesterday and the challenges of the future, Princess Sumia University of Technology Amman, Jordan, 2011, pp. 58-75
33- Craig K. Elwell, The Depreciating Dollar: Economic Effects and Policy Response, CRS Report for Congress Prepared for Members and Committees of Congress Congressional Research Service, 5111-1, RL24590, 15 April 0199 , PP3-4. (10-08-2013)
http://fpc.state.gov/documents/organization/161571.pdf
34 -The role of the United States dollar in influencing the world economy the state of the Arab oil states, the Tenth Scientific Conference, the Arab economies and the post-World Economic crisis developments, Beirut, Lebanon, 19-20 December 2009, p. 23.
35 -John Blodhorn, Rupa Dota Guita et al., International capital flows, reliable or volatile? World Economic Outlook, International Monetary Fund, April 2011, p. 2.
36- Charles Harvey, Macroeconomic policy and trade integration in Southern Africa, Presented at a Regional Research Workshop,
30-31 August 1999, Development Policy Research Unit, Working Paper 00/39, April 2000, P10. http://core.kmi.open.ac.uk/download/pdf/6261813.pdf
37- See: Eichengreen Barry, Does MERCOSUR need a single currency?, Center for International and Development Economics Research, Working Paper C98-103, 1 October 1998

http://www.escholarship.org/uc/item/6fw631qn 00261221000118
38 -Mohammad Al-Fnish, developing countries and Global Financial crises: On crisis Prevention and Management strategies, visiting scholars Lectures Series 17, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute, Jeddah, 2000, p. 75.
39- Archana Kumar, Crisis Contained " Asian Voices Reflect On The Region's Fragile Rebound ", Finance & Development, A quarterly magazine of the IMF, December 2009, Volume 46, Number 4, P45. (26-08-2013) www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2009/12/pdf/kumar.pdf
40-Sebastian Krapohl, Daniel Rempe, Financial Crises as Catalysts for Regional Integration? The Chances and Obstacles for Monetary Integration in ASEAN+3 and MERCOSUR, University of Bamberg, Faculty of Social Sciences and Economics Germany, P2. (26-08-2013) www.stockholm.sgir.eu/uploads/KrapohlRempe.pdf
41- See: Noltev Detlef, How to Compare Regional Powers. Analytical Concepts and Research Topics, Review of International Studies (2010), 36, 881–901, British International Studies Association, British. www.giga hamburg.de/dl/download.php?d=/content/staff/nolte/publications /how_to_compare_nolte.pdf
42 -Masheiro Kauai, Domino Lombardi, Regional Finance, Journal of Finance and Development, IMF Vol. 49, No. 3, September, 2012, p. 24.
43-Jacob Funk Kirkegaard and C. Fred Bergsten, The Coming Resolution of the European Crisis, Petrson Institute for International Economics, policy Brief, Number Pb 90 – 9, January 2012, Washington, P06 www.iie.com/publications/pb/pb12-1.pdf
44-Paul R. Bergin, Ching-Yi Lin, Exchange Rate Regimes and the Extensive Margin of Trade, Jeffrey Frankel and Christopher Pissarides, NBER International Seminar on Macroeconomics 2008, University of Chicago Press, the National Bureau of Economic Research, Chicago, USA, 2009, P 201. http://www.nber.org/chapters/c8241.pdf
45 -Krianin, International Economy Policy Portal, Arabization: Mohamed Mansour and Ali Attiyah, Dar Al Martian, Riyadh, 2007, p. 182
46- M. Angeles Villarreal, The Mexican Economy After the Global Financial Crisis, Congressional Research Service, 7-5700,R41402, September 16, 2010, P1. (15-09-2013), www.fas.org/sgp/crs/row/R41402.pdf
47 -Paul Salem, future of the Arab regime and regional and international attitudes toward the revolution, Arab future Magazine, issue 398, Center for Arab Unity Studies, Beirut, April 2012, p. 146.
48- Steven A. Cook, Erdogan,s Middle Eastern Victory Lap, Turkish Domestic Politics After the Uprisings. http: www.foreignaffairs.com.2011
49- Salah Mohamed Hassan, restructuring the Middle East region and the future of strategic balances, Research presented to the first International Scientific Conference, Faculty of political Science, Al-Muaam University, 23 - 24 June 2013.
50-Marwan Salem Al-Ali, International System: Theoretical Study in concept, characteristics and mechanisms of Change, Journal of Legal and political Sciences, Faculty of Law and Politics, Kufah University (Najaf), 2014, pp. 219-221